

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية-قسنطينة



كلية الشريعة والاقتصاد

مخبر البحث في الدراسات القانونية والفقهية المقارنة

قسم الشريعة والقانون

تنظم ملتقى وطني حول:

العملات الرقمية في ظل القانون النقدي والمصرفي وأحكام الفقه الإسلامي

الأربعاء 29 أفريل 2026



الرئيس الشرفي أ.د السعيد دراجي (مدير الجامعة)

رئيس الملتقى أ.د.أمير شريط (عميد الكلية)

المنسق العام للملتقى أ.د. سعاد قصعة (مديرة مخبر البحث)

مديرة الملتقى أ.د.ليندة بومحراث

رئيسة اللجنة العلمية للملتقى :د.صوربة عائشة باية بن حسين

العملات الرقمية المركزية قراءة في تحديات الواقع وآفاق المستقبل

أ.د. بومحراث ليندة

أ.د. وسيلة شريط

قسم الشريعة والقانون

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة

الملخص:

تصنف العملات الرقمية ضمن وسائل الدفع الحديثة التي ظهرت نتيجة التطورات التي شهدتها المعاملات التجارية وبالتحديد بعد ظهور المعاملات التجارية الإلكترونية، وقد طرحت هذه العملات جملة من الإشكالات القانونية ابتداء من تحديد مفهومها وصولاً إلى نظامها القانوني وموقف التشريعات الوطنية والدولية منها إضافة إلى حكمها الفقهي خاصة وأنها اتخذت أشكالاً مختلفة منها العملات الافتراضية المشفرة والإلكترونية والنقود الإلكترونية والعملات الرقمية للبنوك المركزية، وقد تناولت هذه الورقة البحثية إشكالات من هذه الإشكالات وهو المتعلق بالتحديات التي تواجه العملات الرقمية المركزية مع بيان آفاقها المستقبلية. وقد تمت معالجة هذا الإشكال من خلال بيان مفهوم العملات الرقمية المركزية ودوافع لإصدارها، ثم التطرق إلى تحديات وعوائق تداول العملات الرقمية المركزية وآفاقها المستقبلية، وتوصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج خلاصتها أن مستقبل العملات الرقمية المركزية يتحدد من خلال قدرة الدول على تحقيق موازنة بين المزايا المترتبة عن إصدار العملات الرقمية المركزية والتحديات التي تواجهها، وهذه الموازنة تختلف من دولة إلى أخرى.

الكلمات المفتاحية: العملات الافتراضية- العملات الإلكترونية - العملات الرقمية للبنوك المركزية -عوائق التداول

abstract:

Digital currencies are classified as modern payment methods that emerged from developments in commercial transactions, specifically following the rise of electronic commerce. These currencies have raised a series of legal issues, ranging from defining their conceptual framework to determining their legal regime and the positions of national and international legislation toward them. This is in addition to their jurisprudential (Sharia) rulings, especially as they have taken various forms, including virtual, encrypted, and electronic currencies, as well as e-money and **Central Bank Digital Currencies (CBDCs)**.

This research paper addresses one of these issues: the challenges facing **Central Bank Digital Currencies (CBDCs)** and their future prospects. This problem is examined by clarifying the concept of CBDCs and the motives for their issuance, followed by an exploration of the challenges and obstacles to their circulation and their future outlook.

The study concludes that the future of **Central Bank Digital Currencies** is determined by the ability of states to achieve a balance between the advantages of issuance and the associated challenges—a balance that varies from one country to another.

Keywords: Virtual Currencies - Electronic Currencies - Central Bank Digital Currencies (CBDCs) - Circulation Obstacles.

مقدمة:

إن التطور التكنولوجي الذي شهدته وسائل الاتصال الحديثة ترك أثرا بالغا في جميع مجالات الحياة ومنها المجال التجاري، حيث ظهر نمط جديد من المعاملات التجارية تمثل في التجارة الإلكترونية التي تتم عبر وسائط إلكترونية بين طرفين متبايعين لا يجمعهما مجلس واحد ولا يعرف أحدهما الآخر وفي غالب الأحيان لا يتم أي لقاء مادي بينهما. الأمر الذي استوجب تغيير كثير من المفاهيم لتتماشى مع هذا النمط الجديد من التجارة، ومن هذه المفاهيم طريقة التعاقد، وسائل الإثبات، وصولا إلى وسائل الدفع هذه الأخيرة التي عرفت تطورا كبيرا حيث عمدت المصارف إلى اعتماد وسائل دفع إلكترونية تتماشى مع خصوصية هذا النوع من المعاملات فظهرت، بطاقات الدفع الإلكترونية، النقود الإلكترونية ثم ظهرت العملات الرقمية التي تعتبر أحد مفرزات تقنية البلوكتشين، وقد بدأ الحديث عنها منذ سنة 2008 ولا زالت إلى اليوم محط اهتمام كثير من الباحثين والنشطين في مجال القانون والاقتصاد وحتى فقهاء الشريعة الإسلامية، لما أثارته من تساؤلات واشكاليات سواء بالنسبة لمسألة التنظيم القانوني، أو الحماية والأمان أو القيمة المالية أو الحكم الشرعي.

والعملات الرقمية اتخذت أشكالا وتسميات متعددة مثل العملات الافتراضية والعملات المشفرة البيتكوين.....وعلى الرغم من أن جل الدول حظرت التعامل بالعملات الرقمية المشفرة نظرا لكونها مجهولة المصدر وليست تابعة للبنوك المركزية، إلا أنها التعامل بها لازال قائما نظرا للمزايا العديدة التي توفرها للمتعاملين بها، الأمر الذي جعل بعض الدول تفكر في احتواء هذا النوع من العملات والإفادة من مزاياها وذلك عن طريق إصدار عملات رقمية رسمية أو قانونية تصدرها البنوك المركزية وتتحكم فيها وتتولى تنظيمها. وسنحاول من خلال هذه الورقة البحثية المعنونة بالعملات الرقمية المركزية قراءة في تحديات الواقع وآفاق المستقبل معالجة إشكال رئيس مفاده: ما هي التحديات التي تواجه العملات الرقمية المركزية وما هي آفاقها المستقبلية؟

ويتفرع عن هذا الإشكال الرئيس جملة من التساؤلات الفرعية يمكن إجمالها في الآتي:

ما هي العملات الرقمية المركزية؟

ما هو الفرق بينها وبين العملات الافتراضية والمشفرة؟

ما هي الطبيعة القانونية للعملات الرقمية المركزية؟

ولإجابة عن التساؤل الرئيس لهذه الورقة البحثية وما تفرع عنه من تساؤلات فرعية، تم تقسيمها إلى محورين:

المحور الأول: مفهوم العملات الرقمية المركزية ودوافع إصدارها

أولاً: تعريف العملات الرقمية المركزية

ثانياً: تمييز العملات الرقمية المركزية عن باقي العملات الرقمية

ثالثاً: الطبيعة القانونية للعملات الرقمية المركزية

رابعاً: دوافع البنوك المركزية لإصدار عملات رقمية خاصة بها

المحور الثاني: تحديات وعوائق تداول العملات الرقمية المركزية وآفاقها المستقبلية

أولاً: نماذج أو تصاميم العملات الرقمية المركزية

ثانياً: تجارب بعض الدول في إصدار العملات الرقمية المركزية

ثالثا: تحديات وعوائق تداول العملات الرقمية المركزية

رابعا: مستقبل العملات الرقمية المركزية

المحور الأول: مفهوم العملات الرقمية المركزية ودوافع إصدارها

تقدم أن العملات الرقمية عموما هي أحد مفرزات الثورة الصناعية الرابعة التي كان لها أثر بالغ على جميع القطاعات ومن بينها القطاع التجاري، حيث ظهرت التجارة الإلكترونية كنمط جديد من التجارة وظهرت بعدها العملات الرقمية استجابة لخصوصية لخصوصيتها المتأتمية من خصوصية الوسائط التي تتم من خلالها، والعملات الرقمية ليست نوعا واحدا بل أنواعا مختلفة من بينها العملات الرقمية المركزية، وتشترك العملات الرقمية عموما في أنها عملات ليس لها وجود مادي وتختلف عنها في أمور كثيرة، وحتى يتسنى لنا قراءة تحديات واقع العملات الرقمية المركزية وآفاقها المستقبلية وجب علينا بيان مفهومها (أولا) وتمييزها عن باقي العملات الرقمية (ثانيا)، ثم بيان طبيعتها القانونية (ثالثا)، وصولا إلى تحديد دوافع إصدارها من قبل البنوك المركزية (رابعا).

أولا: مفهوم العملات الرقمية المركزية:

يتحدد مفهوم العملات الرقمية المركزية من خلال تعريفها وبيان خصائصها.

1-تعريف العملات الرقمية المركزية:

تعددت تعريفات العملات الرقمية من زوايا مختلفة، ورؤى ركزت على جانب فيها أكثر من الجوانب الأخرى ومن ذلك نورد الآتي:

-عبارة عن رصيد أو سجلات مخزنة في ملفات أو قواعد بيانات إلكترونية وهي تشمل النقد الإلكتروني - المال الرسمي المتداول بصورة الكترونية والمعتمد على الحسابات البنكية وبطاقات الائتمان- والعملات الرقمية التي تصدر من البنوك المركزية والعملات الافتراضية والمشفرة⁽¹⁾.

-أما البنك المركزي يعرفها بأنها: تمثيلات رقمية ذات قيمة محددة في وحدة الحساب الخاصة بها⁽²⁾.

-ويعرفها بنك التسويات الدولية بأنها: أصول ممثلة رقميا⁽³⁾.

وتعرف العملات الرقمية الرسمية⁽⁴⁾ التي تشمل العملات الرقمية الرسمية جميع أشكال المدفوعات الإلكترونية وضمنها العملات الرقمية الحكومية التي تصدرها البنوك المركزية كتوجه عالمي جديد كاليوان الرقمي الصيني واليورو الرقمي وعندنا في الجزائر الدينار الرقمي الجزائري.

(1)-انظر: الخوري علي محمد، المدفوعات الإلكترونية والعملات الرقمية، الإمارات العربية المتحدة، الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية، دت، ص65.

(2)-تقرير البنك المركزي الأردني: العملات المشفرة Cryptocurrencies، متاح على موقعه الإلكتروني، ص08.

(3)-المرجع نفسه.

(4)-تقابلها العملات التجارية الخاصة أي غير الرسمية حيث تستخدم ويتم قبولها بين أعضاء مجتمع افتراضي على الشبكة الرقمية وتتميز بـ:

-لا مكافئ نقدي مادي لها، -تتسم بالسرية ولا يمكن مراقبة معاملاتها أو التدخل فيها،

-السوق و من يحدد قيمتها بالبيع وال شراء وحركة الارض والطلب

-غير منظمة قانونا، ولا تخضع للرقابة، ويتحكم فيها المطورين، -يمكن تحويلها بالعملات المحلية بيعا أو شراء أو عن طريق الخدمات. الخوري علي محمد، المدفوعات الإلكترونية والعملات الرقمية، مرجع سابق، ص69-77.

كما يعرف بنك التسويات الدولية العملات الرقمية الرسمية أو الحكومية بأنها: شكل جديد من أشكال النقود الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية تختلف عن احتياطات أرصدة التسوية التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنوك المركزية⁽¹⁾.
أو هي نسخ رقمية من النقود التي تصدرها البنوك المركزية وتنظم العمل بها⁽²⁾.

2- خصائص العملات الرقمية المركزية:

تتميز العملات الرقمية المركزية بجملة خصائص تميزها عن باقي العملات الرقمية خاصة المشفرة بالآتي:

- الجهة المصدرة لها هي البنوك المركزية أو الحكومات.
- هي تمثيل رقمي للعملات الورقية أو لأصول محددة.
- قانونية تصدر بتشريعات خاصة حكومية.
- السجل الإلكتروني: يتم استخدام السجل الإلكتروني للعملة الرقمية للبنك المركزي، أي الشكل الافتراضي للعملة الورقية لبلد معين كالدينار الرقمي الجزائري مثلاً.
- المركزية: نعني بمركزية العملة الرقمية للبنك المركزي إصدارها وتنظيمها حصراً من طرف البنك المركزي أو أي سلطة نقدية في بلد ما.
- الاحتياطي: تعتبر العملة الرقمية للبنك المركزي مسؤوليته الخاصة، حيث يتوجب على الحكومة الاحتفاظ بالاحتياطات والودائع لدعمها.
- النقد الإلكتروني: يعتبر في الأصل نقود الكترونية وتتيح لحاملها حق المطالبة المباشرة من البنك المركزي، وتسمح للأفراد والشركات إجراء مدفوعات وتحويلات إلكترونية⁽³⁾.
- المخاطر تخلو العملات الرقمية المركزية من المخاطر مثل النقد، وبهذا فهي لا تشبه الإيداعات البنكية التي تنضوي على مخاطر الائتمان في حال عجز البنك عن السداد⁽⁴⁾.
- الاستخدامات: ما دامت العملات الرقمية المركزية مصممة لمدفوعات التجزئة والجملة فهي غير طريقة استخدام الأوراق النقدية لتسديد المدفوعات بين الأفراد أو بين الأفراد والشركات، كما تستخدم في المعاملات بين المؤسسات المالية والجهات التي لديها حسابات في البنوك المركزية⁽⁵⁾.

(1)- المنعم توجهات المصارف المركزية نحو إصدار عملات رقمية، ص 13.

(2)- ستانلي، ص 48.

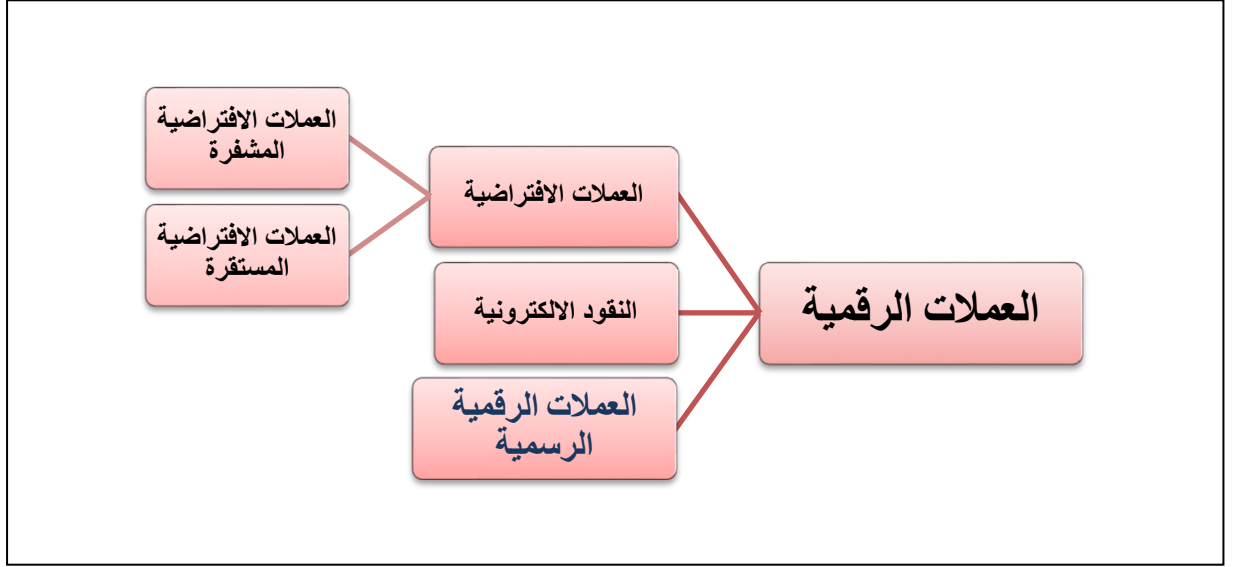
(3)- معاد سهى، العملة الرقمية للبنك المركزي، هل هي العملة المشفرة الصحيحة، اتحاد المصارف العربية، سبتمبر 2021، ص 45.

(4)- بيرات فرجيل، العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية، الفرص والمخاطر والتحديات، 2019، ص 8.

(5)- معاد سهى، العملة الرقمية للبنك المركزي، مرجع سابق، ص 32.

ثانيا: تمييز العملات الرقمية المركزية عن باقي العملات الرقمية

العملات الرقمية إذا تضم: العملات الإلكترونية، العملات الافتراضية المشفرة والمستقرة والعملات الرقمية المركزية أو الرسمية ويمكن تمثيل العلاقة بين هذه الأشكال من العملات في النموذج الآتي⁽¹⁾:



وتبعاً لهذا النموذج علينا تعريف كلا من العملات الافتراضية والنقود الإلكترونية لنصل إلى تمييزها عن العملات الرقمية المركزية موضوع هذه الورقة البحثية وفق التفصيل الآتي بيانه:

1- العملات الافتراضية (Virtual Currency):

كثيراً ما يرتبط مصطلح العملات الافتراضية بمصطلح البيتكوين حيث يستعملان بشكل مترادف، ويشير بعض الباحثين إلى أن العملات الافتراضية ظهرت سنة 2009، وهي سنة ظهور عملة البتكوين، وذلك على الرغم من أن هذه الأخيرة هي أحد أنواع العملات الافتراضية التي ظهرت قبل هذا التاريخ بزمان وهو ما سيتضح من خلال تعريف العملات الافتراضية وبيان نشأتها وأنواعها:

أ- تعريف العملات الافتراضية: حظيت العملات الافتراضية كأي مصطلح جديد بتعريفات عديدة في محاولة لضبط معناها وإزالة اللبس عنها سواء على مستوى المنظمات الدولية والبنوك المركزية، أو على مستوى الباحثين في المجالين الاقتصادي والقانوني، وحتى على مستوى التشريعات الوطنية ومن هذه التعريفات نذكر:

-تعريف البنك المركزي الأوروبي (ECB) حيث عرفها في تقرير له سنة 2015 بأنها:

" تمثيل رقمي للقيمة، غير صادر عن بنك مركزي أو مؤسسة ائتمانية أو مؤسسة نقود إلكترونية، والتي يمكن استخدامها في بعض الظروف كبديل للمال أو النقود".

⁽¹⁾-النموذج خاص بالبنك المركزي الأردني مع تعديل بسيط. البنك المركزي الأردني: العملات المشفرة Cryptocurrencies، مرجع سابق، ص 08.

فالملاحظ أن البنك المركزي الأوروبي بعد أن كان يعتبر النقود الرقمية تمثيل رقمي للقيمة دون وجود هيئة رسمية (بنك مركزي أو مؤسسة ائتمانية أو حتى مؤسسة نقود إلكترونية) تتولى إدارتها. أي أنه لا يعدها شكلا أو نوعا من أنواع النقود المتعارف عليها في المنظورين الاقتصادي والقانوني.

وقد حاول الباحثون في مجال القانون والاقتصاد وحتى الشريعة الإسلامية وضع تعريفات للعملات الافتراضية حتى يتسنى لهم تحديد مفهومها ومن ثم التصدي للإشكالات الناتجة عن التعامل بها، ومن هذه التعريفات نذكر:

-العملات الافتراضية هي: «وحدة اعتبارية ليس لها وجود فيزيائي أو كيان مادي ملموس، ولا تصدر عن بنك مركزي أو هيئة نقد معينة، إضافة إلى أنها لا تقتزن بأي عملة نقدية محلية كانت أو عالمية، ويمكن تحويلها وتخزينها إلكترونياً، وإصدارها يتم بواسطة حواسيب متطورة، ويتم التداول بها في الأوساط الإلكترونية وعبر المنصات المخصصة لها دون رقابة وإشراف حكومي»⁽¹⁾.

-العملات الافتراضية هي تمثيل رقمي لقيم نقدية صادرة عن جهات مجهولة خارج دائرة النقد الرسمي، ليس لها وجود فيزيائي بل يتم تداولها من خلال منصات افتراضية بواسطة أجهزة الحاسوب المتطورة بالاعتماد على سلسلة الكتل أو ما يسمى البلوك تشين تستمد قيمتها من القبول الطوعي⁽²⁾.

والواضح أن هناك تطابق في مضمون التعريفين على الرغم من الاختلاف اللفظي بينهما.

أما على مستوى التشريعات فنشير إلى التعريف الذي أورده المشرع الجزائري في الفقرة الثانية من المادة 117 (2/117) من القانون رقم 17-11 المتضمن قانون المالية لسنة 2018 حيث جاء فيها أن: «العملة الافتراضية هي تلك التي يستعملها مستخدمو الإنترنت عبر شبكة الإنترنت، وهي تتميز بغياب الدعامة المادية كالقطع والأوراق النقدية وعمليات الدفع بالصلك أو بالبطاقة البنكية»⁽³⁾.

مع ملاحظة أن المشرع الجزائري استهل المادة 117 من القانون المذكور أعلاه بفقرة تمنع التعامل بالعملة الافتراضية (سواء شراء أو بيع أو استعمال وحيازة) وختمها بفقرة تنص على أنه يعاقب على كل مخالفة لهذا الحكم، طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها.

وعليه يمكن القول أن التعريفات المختلفة للعملات الافتراضية تتفق في أن هذه العملات ليس لها وجود مادي أو فيزيائي، كما أنها لا تصدر عن جهات رسمية، وتختلف في اعتبارها نوع من أنواع النقود أم أنها مجرد تمثيل رقمي لقيمة افتراضية.

2-تعريف النقود الإلكترونية:

تجدر الإشارة إلى أن التوجيهات الأوروبية لم تعرف العملات الافتراضية، وإنما اكتفت بتعريف العملات أو النقود الإلكترونية عموما وذلك في التوجيه رقم (2009/110/CE) لسنة 2009 ، حيث تضمنت الفقرة 02 من المادة 02 المتعلقة بالتعريفات

(1)-أحمد هشام قاسم النجار: العملات الافتراضية دراسة اقتصادية شرعية محاسبية، ط1، الأردن، دار النفائس، 2019، ص32.

(2)-عائشة بوجلجة: العملات الرقمية المركزية ودورها في الحد من مخاطر العملات المشفرة، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مج14، ع02، 2022، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ص185.

(3)-القانون رقم 17-11 المتضمن قانون المالية لسنة 2018 المؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1439 هـ الموافق 27 ديسمبر سنة 2017، ج.ر.ع76، س54، الصادرة بتاريخ 2017/12/28.

تعريف "النقود الإلكترونية" بأنها عبارة عن قيمة نقدية مخزنة بشكل إلكتروني، بما في ذلك الشكل المغناطيسي، تمثل مطالبة على الجهة المصدرة، يتم إصدارها مقابل استلام أموال لغرض إجراء عمليات دفع كما هو محدد في المادة 4، الفقرة 5، من التوجيه (EC/2007/64)، ويتم قبولها من قبل شخص طبيعي أو اعتباري غير مصدر النقود الإلكترونية⁽¹⁾.

يتضح من خلال هذا التعريف أن النقود الإلكترونية يتم إصدارها مقابل استلام أموال أي أنه يجب أن يكون لدى الجهة المصدرة للنقود الإلكترونية مقابلاً نقدياً للقيمة المصدرة، وهذا يعني أن النقود المخزنة في الدعامة الإلكترونية ماهي إلا شكل متطور للنقود التقليدية⁽²⁾. فهي إذا نقود رسمية متداولة بصورة إلكترونية اعتماداً على الحسابات البنكية وبطاقات الائتمان⁽³⁾.

فمن خلال بيان هذه الأنواع والتعريف السابق للعمليات المركزية يتضح جلياً أن العملات الرقمية الرسمية أو المركزية هي عملات غير مادية صادرة عن البنوك المركزية للدول يمكن تصميمها حسب الاستخدام، وهي تختلف عن باقي العملات الرقمية من حيث أنها تخضع للقوانين التي تحددها البنوك المركزية في كل دولة كما أنها تكون معلومة المركز ويمكن التحكم فيها وفي كل ما يصدر بشأنها من إشكالات قانونية أو اقتصادية عكس العملات الافتراضية مجهولة المصدر وعكس النقود الإلكترونية التي لا تعدو أن تكون شكل مطور للنقود التقليدية.

ثالثاً: الطبيعة القانونية للعملات الرقمية المركزية:

تنظم العملات الرقمية المركزية كنوع ثالث من أموال البنك المركزي بعد النقد والاحتياطيات الخاصة بالمؤسسات المالية لدى البنك المركزي، وهي بذلك النوع الثالث للأموال الصادرة عن البنك المركزي، حيث تتم عملية الإصدار والإدارة مباشرة من البنك المركزي، وتستخدم كسجل الكتروني أو كعملة الدولة الرقمية، وبالتالي يتيح استخدامها من طرف الأفراد والشركات والمؤسسات المالية لأغراض عدة⁽⁴⁾.

وفقاً لما أنشأه بنك التسويات الدولية لتصنيف الأموال فهي تتميز بأربع خصائص رئيسة للمال وهي:

– **جهة الإصدار:** وهي الجهة المخول لها قانوناً إصدار الأموال فهي إما جهة البنك المركزي أو أي جهة من القطاع الخاص كالبنوك التجارية أو الشركات الخاصة، فيما لو كانت العملة المستخدمة مشفرة أو ذات قيمة رمزية.

– **الشكل:** وهو الشكل الفعلي للمال الذي قد يكون مادياً كالنقد مثلاً، أو رقمياً كالحسابات الاحتياطية أو الودائع البنكية.

– **إمكانية الاستخدام أو إمكانية الوصول إلى شكل معين من المال:** تنقسم هذه الأشكال من المال إلى أنواع منها ما هو متاح فقط للبنك المركزي وعدد معين معه من البنوك التجارية، أما البعض الآخر فمتاح للعامة على نطاق واسع كالنقد أو الودائع البنكية في العملة الرقمية للبنك المركزي، كذلك أنواع منها المتاح لكافة المواطنين والمؤسسات وهو ما يعرف بمدفوعات التجزئة المخصصة عن

(1) – «opération de paiement»: une action, initiée par le payeur ou le bénéficiaire, consistant à verser, transférer ou retirer des fonds, indépendamment de toute obligation sous-jacente entre le payeur et le bénéficiaire؛ Directives 2007/64/CE Du Parlement Européen et du Conseil du 13 novembre 2007 concernant les services de paiement dans le marché intérieur, modifiant les directives 97/7/CE, 2002/65/CE, 2005/60/CE ainsi que 2006/48/CE et abrogeant la directive 97/5/CE (Texte présentant de l'intérêt pour l'EEE).

(2) – عبد الله لعور، عبد الرزاق كبوط: العلاقة بين النقود الإلكترونية، العملات الرقمية، العملات الافتراضية والعملات المشفرة: البحث في المفهوم، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، مج 11، ع 02، 2021، ص 4.

(3) – علي محمد الحوري: المدفوعات الإلكترونية والعملات الرقمية، مرجع سابق، ص 65، هامش 25.

(4) – معاد سهى، العملة الرقمية للبنك المركزي، هل هي العملة المشفرة الصحيحة، اتحاد المصارف العربية، سبتمبر 2021.

طريق البنك المركزي كعملة رقمية، وأخرى متاحة فقط للبنوك والمؤسسات المالية أي ما يعرف بالعملات الرقمية المخصصة مدفوعات الجملة⁽¹⁾.

– **التقنية:** تندرج أشكال العملات الرقمية المركزية إلى عملات رقمية قائمة على الترميز، وأخرى قائمة على الحسابات، فالأولى يتحدد المال بالنسبة لها كمجموعة من الرموز المحتفظ بها لملكها تشبه إلى حد كبير النقد الفعلي، وبعض الحالات هي سندات لحاملها، بينما الأخرى أي العملات الرقمية القائمة على الحسابات فهي ما يحتفظ فيها من أرصدة في حسابات مشابهة للحسابات المصرفية، وبهذا فهي أقرب إلى الحسابات المصرفية منها إلى النقد⁽²⁾.

رابعا: دوافع البنوك المركزية لإصدار عملات رقمية خاصة بها

يقع على كاهل البنوك المركزية المسؤولية لتوفير وسائل سداد آمنة وفعالة وهذا باتباع سياسة نقدية تضمن الاستقرار للأسعار، وهذا بالرقابة على النظام المالي محافظة على الاستقرار المالي دائما، ولقد تيسر هذا الأمر مع ما أبرزه الابتكار التقني من أدوات الكترونية جديدة تسهم في إثبات تحدي البنوك المركزية مجال أنظمة السداد والسياسة النقدية، تحقيقا للاستقرار والنزاهة المالية في ظل تحديات الاقتصاد الرقمي، والذي أبرز أهم إشكالية فيه، وهي إمكانية إصدار البنوك المركزية للعملات الرقمية الخاصة بها في ظل الاتجاه نحو السداد غير النقدي مع ظهور العملات المشفرة وكذا العملات المستقرة، وسنبرز هذه الدوافع مدعومة بفكرة الاتجاه نحو الاقتصاد الرقمي في مواجهة العملات المشفرة على النحو الآتي⁽³⁾:

– الدافع نحو السداد غير النقدي: يتمثل الجديد في مجال أدوات الدفع اتساع نطاق أدوات السداد إلى ما وراء الشبكات البنكية التقليدية⁽⁴⁾، خاصة بعد جائحة كورونا حيث تزايد استخدام بطاقات الدفع عن بعد بتقنية عدم التلامس وتطبيقات الدفع عبر الهاتف المحمول مع اختلاف بين البلدان⁽⁵⁾.

– نشأة العملات المشفرة التوجه نحو إضفاء الاستقرار عليها عن طريق العملات المستقرة: فمنذ انطلاق عملة البيتكوين المشفرة قبل أعوام والبنوك المركزية وكذا التجارية تراقب الوضع عن كثب، حيث زاد الإقبال على العملات الرقمية المشفرة بشكل كبير، وتنامت أصنافها وتفرعت بقيم سوقية نافست القيم السوقية لكبرى الشركات في البورصة، بل حتى صارت أكبر من اقتصاديات عدة دول

(1)–هند عبد المنعم، توجهات المصارف المركزية العربية نحو اصدار عملات رقمية ص 15.

(2)–الجدير بالذكر ههنا أن العملات الرقمية المركزية الخاصة بالأفراد والشركات أي الأشخاص الطبيعية والمعنوية والتي تسعى لمحاكاة النقد او استبداله، فتعتمد على فكرة الترميز أو خليط بين الترميز والحسابات، بينما العملات الرقمية المركزية المخصصة للبنوك فتعتمد المنهج القائم على الحسابات. البنك المركزي السعودي مصرف الامارات ص19.

(3)–من المؤكد ألا فاصل بين النماذج المعروضة فمن الممكن جدا تصميم فئات أخرى للعملات الرقمية المركزية مثلا العملات الرقمية المركزية الشبيهة بالنقد الذي لا يتيح خاصية إخفاء الهوية، إلا في حالات محدودة جدا، وفي حال مواجهة الفساد والتجارة غير المشروعة يمكن للعملات الرقمية المركزية أن تكون أداة فاعلة للقيام بذلك. بيرت صفحة 11 .

(4)–بيرات فرجيل، العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية، مرجع سابق، 2019. ص4.

(5)–هند عبد المنعم، المصرف المركزية العربية نحو اصدار عملات رقمية صفحة 13

مجتمعة⁽¹⁾، إلا أنها أفرزت وضعاً غير مستقر مالياً مقابل بطئها الذي يعود إلى سلاسل الكتل القائمة على مبدأ إثبات الجهة، والذي يتطلب معالجات حاسوبية طويلة⁽²⁾.

من مخرجات هذه العملات حالات اللااستقرار المالي أي:

-توسع نطاق استخدامها في المدفوعات الاعتيادية،

- زيادة ارتباطها بالاقتصاد الفعلي،

-عدم القيام بالتطورات الهيكلية اللازمة لمنحها قدراً من الاستقرار،

-قد تستعمل لأغراض غير قانونية كغسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك لإمكانية إخفاء الهوية، والقدرة على الوصول العالمي⁽³⁾،

-الثابت واقعاً أن إصدار عملات رقمية من قبل البنوك المركزية كنقد قانوني يحمل جميع مميزات الرقمنة، مما يعني بشكل واضح استخدام العملات الخاصة غير القانونية أو إحالتها إلى مرتبة ثانوية في نظام السداد⁽⁴⁾.

إضافة إلى هذه الدوافع، هناك دوافع أخرى تتمثل في المزايا التي تسعى البنوك المركزية لتحصيلها من خلال إصدار العملات الرقمية المركزية يمكن إجمال أهمها في الآتي:

- **خفض تكاليف الخدمات المالية:** إذ تمنح العملات الرقمية الحكومية الفرصة لمن لا يملكون حسابات مصرفية للاستفادة من إحدى وسائل الدفع مع تضائل استخدام النقد، حيث تمثل المدفوعات أساس الاستفادة من الخدمات المالية كحسابات التوفير والقروض.

- **تعزيز مستويات الشمول المالي:** تتيح العملات الرقمية الحكومية الفرصة لمن لا يملكون حسابات مصرفية للاستفادة من إحدى وسائل الدفع.

- تحسين معايير الشفافية والحد من النشاط غير المشروع: عن طريق حوكمة حركة الأموال والسيطرة على أنظمة المدفوعات الرقمية المتزايدة⁽⁵⁾ ما يضمن مكافحة الجرائم المالية خاصة غسيل الأموال، فالعملة الرقمية المركزية تخضع لرقابة السلطة التنظيمية كالبنك المركزي فهي كذلك تخضع للتشريعات القانونية والحكومية تحفيزاً للإقبال الكبير عليها.

المحور الثاني: تحديات وعوائق تداول العملات الرقمية المركزية وآفاقها المستقبلية

أدركت الدول بعد الانتشار الواسع للعملات الرقمية بأنواعها على الرغم من حظر التعامل بها في الكثير منها، أنه إذا تواصل هذا الانتشار وتنامى استخدام هذا النوع من العملات فإنه سيؤدي لا محالة إلى انخفاض الطلب على العملات التقليدية الصادرة عن

(1)-الحويماني فهد، عملات رقمية مركزية تحدد بإنهاء دور البنوك التجارية، 18/ جانفي / 2022.

(2)-المرجع نفسه.

(3)-بييرات فرجيل، العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية، مرجع سابق، ص 6.

(4)-المرجع نفسه.

(5)-الخوري علي محمد، المدفوعات الإلكترونية والعملات الرقمية، مرجع سابق، ص 71.

البنوك المركزية الأمر الذي سيؤدي إلى عدم إمكانية التحكم في الاستخدام غير القانوني لهذه العملات دون ضوابط تشريعية لتداولها، ومن ثم بدأ اهتمام البنوك المركزية بإطلاق العملات الرقمية (CBDC) وبدأت هذه البنوك في اختيار التصميم المناسب لعملاتها الرقمية، وعليه تم إصدار العملات الرقمية المركزية في كثير من الدول الأمر الذي جعلنا نتساءل عن التحديات والعوائق التي من شأنها اعتراض هذا الإصدار والآفاق المستقبلية للتعامل بهذه العملات في ظل تعدد وكثرة العملات الرقمية اللامركزية، وعليه سنتناول في هذا المحور: نماذج أو تصاميم العملات المركزية (أولاً)، ثم نتطرق لتجارب بعض الدول في إصدار العملات المركزية (ثانياً)، بعدها نتطرق لتحديات وعوائق تداول العملات الرقمية المركزية (ثالثاً) مستقبل العملات الرقمية المركزية (رابعاً).

أولاً: نماذج أو تصاميم العملات الرقمية المركزية

يمكن تحديد أربع فئات أساسية مرتبطة بالعملات الرقمية المركزية التي تجمع بعض خصائص النقد الرئيسية، وهي: إمكانية التبادل بين النظراء، شمولية الوصول، سرية الهوية، عدم تحملها بالفوائد، على النحو الآتي:

- العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية للتسويات بين البنوك: تركز بعض البنوك المركزية على المدى القصير باستخدام تقنية الدفاتر الحسابات الموزعة⁽¹⁾، وغيرها من الحلول التقنية المتزامنة مع أنظمة السداد الخاصة بالمؤسسات وكبرى الهيئات، وليس للجمهور العام مع تحديد هوية المالكين، كما لا تكون العملات مدرة للفوائد⁽²⁾.

لعل من أبرز المبررات الداعية لمثل هذا الاستخدام من ناحية المدفوعات والتسويات العابرة للحدود إذ يفضل ربط نظم الدفع الفورية مباشرة عبر البلدان المختلفة لتحقيق أداء سريع وبتكلفة أقل للمدفوعات⁽³⁾.

- **العملات الرقمية الصادرة من البنوك المركزية والشبيهة بالنقد:** هذا النوع من العملات الرقمية متاح للجمهور، ويمكنه كذلك الاحتفاظ بالمازيا الأربع الأساسية للنقد كما أشرنا، ولقد ازداد الاهتمام بالعملات البنكية المركزية الرقمية لمدفوعات التجزئة تعتمد عليها عدة بنوك مركزية لدواعي ثلاثة هي:

- إمكانية محافظة هذه العملات على ميزة الحصول على النقود العامة مباشرة في الاقتصاد الرقمي الخالي من النقدية، وهذا للشعور بأحقية كل أفراد المجتمع في الحصول على النقود الرقمية التي تتمتع بالاستقرار، وتخلو من مخاطر الائتمان والسيولة.

- إصدار النقود الرقمية الجديدة الشبيهة بالنقد يضع كقيد على أي قوة احتكارية تمارس من طرف البنوك أو جهات توفير المحافظ الإلكترونية في مجال المدفوعات بالتجزئة.

- تتيح مزيداً من الخصوصية والسيطرة على المعلومات الشخصية والمعاملات كما هو الشأن في نظام المدفوعات الإلكترونية في الوقت الحالي⁽⁴⁾.

(1) وهي عبارة عن سجلات متزامنة تحتفظ بها، ويتم تحديثها تلقائياً عن طريق شبكة بيانات، إذ يتولد عن الدفتر الواحد دفتر آخر بعد إدخال التحديثات الرئيسية.

(2) بيرات فرجيل، العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية، الفرص والمخاطر والتحديات، مرجع سابق، ص 10-11.

(3) مينون راني، لكي نفهم حقيقة العملة المشفرة، مجلة التمويل والتنمية، مرجع سابق، ص 16.

(4) مينون راني، لكي نفهم حقيقة العملة المشفرة، مجلة التمويل والتنمية، مرجع سابق، ص 17.

-بصفتها أداة سياسة جديدة: وهذا في إطار خيار احتمالية معدلات الفائدة الإيجابية أو السلبية، وبهذا تكون البنوك المركزية قادرة على تنفيذ معدلات السياسة السلبية عند الاقتضاء، وبالتبادل يمكن استخدام العملات الرقمية الصادرة على البنوك المركزية كأداة لدعم السياسة النقدية غير التقليدية وقت الأزمات.

-العملات الرقمية المركزية كودائع في البنوك المركزية: في هذا الخيار أيضا تقترح عملات رقمية مركزية غير مجهولة الهوية، إذ يمكن الوصول إليها على أساس اعتمادها كودائع في البنك المركزي، مما يعزز أمن النظام ويتيح كذلك لصانعي السياسات سلطة رقابة أقوى في مواجهة الأنشطة غير المشروعة، والتهرب الضريبي، كما يتيح للبنوك المركزية الدخول في تنافس مباشر مع البنوك وخدماتها.

ثانيا: تجارب بعض الدول في إصدار العملات الرقمية المركزية

سنستعرض لتجارب بعض الدول في إصدار العملات الرقمية المركزية وسنقسم هذه التجارب إلى:

1-تجارب بعض الدول في إصدار العملات الرقمية المركزية على المستوى الدول الغربية

سنركز على تجارب بعض الدول الغربية التي بدأت مرحلة التجارب والتنفيذ، ومن هذه التجارب نذكر على سبيل المثال:

أ-اليوان الصيني⁽¹⁾:

بدأ البنك المركزي الصيني (بنك الشعب الصيني) منذ عام 2014 دراسة حول إطلاق عملة رقمية من خلال عمليات البحث والاختبار التي دامت ما يقارب خمس سنوات والتي أسفرت عن إطلاق اليوان الرقمي في نهاية سنة 2020.

واليوان الرقمي هو عملة مدعومة بالأصول التي يتم إيداعها بواسطة البنوك التجارية في البنك المركزي الصيني، وهي مصممة خصيصا لمدفوعات التجزئة والتداول بين الأفراد بهدف دعم نظام الدفع الرقمي، لما يعزز انتشار اليوان الصيني في التعاملات الإلكترونية الدولية، وهو ما جعل الصين تلعب دورا رياديا غير مسبوق في مجال العملات الرقمية المركزية.

ب-الكرونا الإلكترونية السويدية⁽²⁾:

بدأ البنك المركزي السويدي إجراء دراسات وبحوث متعلقة بإطلاق عملته الرقمية في سنة 2017، وقد تم تسميتها فيما بعد بالكرونا الإلكترونية، وأطلق البنك المركزي السويدي في نوفمبر 2020 برنامج اختبار لعملته الرقمية الكرونا باستخدام تقنية السجلات اللامركزية بهدف الاستعاضة بها عن بطاقات الائتمان والعملات النقدية حيث تم تداولها من خلال تطبيق يعمل كمحفظة رقمية مثبت بالهواتف الذكية لتسهيل عملية الاستخدام.

وهناك كثير من الدول التي مازالت في إطار التجربة نذكر منها: بريطانيا، روسيا، كندا، الدانمارك⁽³⁾.

2- تجارب بعض الدول في إصدار العملات الرقمية المركزية على مستوى الدول العربية:

(1)-أيمن صالح: واقع العملات الرقمية، سلسلة كتيبات تعريفية، ع10، موجهة إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، إصدار صندوق النقد العربي، 2021، ص26. متاح على الموقع:

<https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2021-12/reality-digital-currencies.pdf>

آخر زيارة للموقع 2026/04/17.

(2)-أيمن صالح: واقع العملات الرقمية، مرجع سابق، ص26.

(3)-أيمن صالح: واقع العملات الرقمية، مرجع سابق، ص27.

قبل تفصيل الحديث عن نماذج العملات الرقمية المركزية في الدول العربية نشير أن جل هذه النماذج الآتي بياها لا تزال مجرد مشاريع لم يتم تجسيدها على أرض الواقع. ومن هذه المشاريع نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

أ-مشروع "عابر"⁽¹⁾:

جاء نتيجة التعاون المشترك بين كل من مؤسسة النقد العربي السعودية ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، حيث يهدف المشروع إلى إصدار عملة رقمية مشتركة بين البلدين تستخدم في التسوية بين البلدين داخليا وخارجيا.

ودون الخوض في تفاصيل إصدار العملة الرقمية "عابر" يمكن الإشارة إلى أن هذا المشروع تم تقسيمه إلى ثلاث مراحل:

-دراسة متطلبات التسوية عبر الحدود بين البنكين المركزيين للبلدين كمرحلة أولى.

-تحديد التسوية المحلية بين البنوك التجارية في كل دولة على حدى كمرحلة ثانية.

-تحديد متطلبات تنفيذ المعاملات عبر الحدود بين البنوك المشاركة في كلا الدولتين كمرحلة ثالثة.

وتختلف تجربة هذه العملة عن باقي التجارب الدولية من جانب كونها عملة مشتركة بين بلدين وليست عملة خاصة بدولة واحدة كباقي التجارب.

ب-الدرهم الإلكتروني الإماراتي:

الدرهم الإلكتروني هو استخدام التقنيات المالية الحديثة لتحقيق الكفاءة والشفافية من خلال منصة رقمية وطنية تساهم في تعزيز مكانة ودور الدولة في تطوير تقنيات الخدمات المالية على مستوى العالم. وهو عبارة عن منظومة وطنية للدفع تشمل تحصيل الإيرادات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة، أطلقت خدماتها لأول مرة عام 2001م، كأول منظومة دفع إلكترونية آمنة بمهوية وطنية، وتمكنت دولة الإمارات من تطويرها وإطلاق أحدث إصدار لها سنة 2020م وهذا الإصدار هو بمثابة الجيل الثالث للدرهم الإلكتروني، حيث تم إطلاق تطبيق الدرهم الإلكتروني دون الحاجة لاستخدام البطاقات، فهذا الإصدار يتم يوفر للمتعاملين أحدث الحلول الرقمية في عالم المدفوعات الرقمية⁽²⁾.

ج-الدينار الرقمي التونسي⁽³⁾:

شكل البنك المركزي التونسي لجنة للتفاعل مع مؤسسات التقنيات المالية الحديثة، مع الاستعانة بخبراء من البنك حيث كان من اسهامات هذه اللجنة اقتراح إصدار الدينار الرقمي التونسي، اعتمادا على تقنية البلوكتشين، وهو عملة رقمية أحادية يتم إصدارها من قبل البنك المركزي التونسي، ويتم تداول الدينار الرقمي من خلال حافظات رقمية لدى المواطنين تحمل عبر الشبكة العالمية للمعلومات على هواتفهم المحمولة وتمكنهم من القيام بعمليات مالية كالتحويلات والمدفوعات.

(1)-تراجع تفاصيل العملية الرقمية عابر في: البنك المركزي السعودي، مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي: التقرير النهائي لمشروع عابر: مشروع العملة الرقمية المشتركة والسجلات الموزعة للبنك المركزي السعودي ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، منشور على الموقع:

(2)-أيمن صالح: واقع العملات الرقمية، سلسلة كتيبات مرجع سابق، ص22-23. متاح على الموقع: <https://www.centralbank.ae/media/d00jbb3/aber-report-2020-ar.pdf> اخر زيارة بتاريخ 2026/04/11.

(3)-صندوق النقد العربي على موقعه الإلكتروني.

وتم تقديم شروط أساسية لهذا المقترح تمثلت في:

- أن تكون فقرة الدينار الرقمي مساوية لقيمة الدينار الحالي.

- فتح وتمويل الحافظات الرقمية يكون من خلال الفروع البنكية أو مؤسسات الدفع.

عدم وجود علاقة مباشرة بين العميل والبنك المركزي في التعاملات المختلفة.

د- الدينار الرقمي الجزائري:

تعد الجزائر من بين الدول التي تعتمز على إصدار عملة رقمية للبنك المركزي، أطلقت عليها تسمية الدينار الرقمي الجزائري، حيث جاء في القانون النقدي والمصرفي 09-23 في نص المادة 2 منه: "تتكون العملة النقدية في شكلها المادي من أوراق نقدية وقطع نقدية معدنية، يمكن أن تأخذ شكلا رقميا، وتسمى العملة الرقمية للبنك المركزي الدينار الرقمي الجزائري".

وجاء في نص المادة 4/3 و5 منه على أن تحدد عن طريق التنظيم شروط إصدار وتطوير العملة الرقمية للبنك المركزي وقواعد تسيير ورقابة العملة الرقمية للبنك المركزي.

وحسب ما جاء في الاجتماع الذي ضم ممثلين عن وزارة المالية وبنك الجزائر، فإن الدينار الرقمي الجزائري سيصدره بنك الجزائر وسيتم في المرحلة الأولى لتسوية المعاملات بين البنك المركزي والبنوك التجارية والمؤسسات المالية وليس بالمفهوم الذي تم استيعابه في البداية على أنه يكون متاحا للتعامل بين الأفراد في المرحلة الأولى، وسيتم استخدامه عبر تقنية البلوكتشين التي تسمح بتنفيذ المعاملات المالية بسرعة أكبر وشفافية وأمان وبتكلفة متاحة للجميع⁽¹⁾. على أن الدينار الرقمي سيشكل دعما للشكل المادي للعملة النقدية، أي أن هذا الدينار هو مجرد تمثيل رقمي للعملة الوطنية حسب ما ذهب إليه الوزير الأول في بداية الحديث عن الدينار الرقمي وقبل صدوره في الجريدة الرسمية⁽²⁾.

ثالثا: تحديات وعوائق تداول العملات الرقمية المركزية

على الرغم من المزايا التي قد تفيد منها الدول بإصدار بنوكها المركزية للعملات المركزية والمتمثلة أساسا في زيادة مستويات سرعة وكفاءة نظم المدفوعات، وخفض تكلفة إصدار النقد، علاوة على زيادة مستويات تنافسية نظم المدفوعات، وتسهيل عمليات التحول الرقمي وخفض التعاملات النقدية، والقضاء على التهرب الضريبي ومكافحة عمليات غسيل الأموال وحماية المستهلك....إلا أن استخدام العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية للدول يرتبط بعدد من التحديات يأتي في مقدمتها التأثير على عمليات الوساطة المالية وآلية خلق النقود الاعتيادية في حالة اتجاه البنك المركزي إلى إصدار عملة رقمية تحدم أغراض المدفوعات بالتجزئة، وما قد ينتج عنها من إمكانية لجوء الأفراد إلى الاحتفاظ بكميات كبيرة من هذه العملة وهو ما قد يؤثر على مستويات الودائع المصرفية ويقلل من قدرة البنوك على جذب الودائع ويرفع من كلفتها، إضافة إلى إمكانية زيادة مستويات الطلب على العملة الرقمية للبنوك المركزية في الأزمات لأنها لا ترتبد بأي قدر من المخاطر مقارنة بباقي الأصول المالية وهو ما قد يؤثر على النظام المالي بأكمله.

(1)- إيمان كيموش: تفاصيل جديدة حول الدينار الرقمي الجزائري، مقال منشور بتاريخ 2023/02/05م على الموقع تاريخ الاطلاع 2023/03/26م

<https://www.echoroukonline.com>، حنان حيمر: الدينار الرقمي....تشجيع للدفع الإلكتروني ومحاصرة الشكارة، مقال منشور بتاريخ

2022/12/28م على الموقع <https://www.el-massa.com/dz> تاريخ الاطلاع 2023/03/26م.

(2)- رقمنة المدفوعات: بنك الجزائر يسعى لاعتماد الدينار الرقمي الجزائري مقال منشور بتاريخ 2022/12/26م على الموقع

<https://www.aps.dz/ar/economie/136729-2022-12-26-13-00-31>، تاريخ الاطلاع 2026/04/17م.

ومن جهة أخرى فإن نجاح إصدار العملات الرقمية المركزية يتطلب وجود بيئة تشريعية متكاملة تضمن أمن التعامل بها وتوفير حماية البيانات واعتبارات الخصوصية⁽¹⁾.

رابعا: مستقبل العملات الرقمية المركزية

أما التحديات والعوائق المشار إليها أعلاه يتضح جليا أن مستقبل العملات الرقمية المركزية مرهون بتجاوز تلك التحديات من خلال موازنة الدول بين المزايا المترتبة عن إصدار العملات الرقمية المركزية والتحديات التي تواجهها، وهذه الموازنة تختلف من دولة إلى أخرى فعلى كل دولة مراعاة ما يناسب قطاعها المالي ونظام المدفوعات لديها. كما أن إصدار العملات الرقمية المركزية يقتضي وجود منظومة تشريعية متكاملة تتصدى للإشكالات القانونية التي قد تنشأ عن التعامل بهذه العملات خاصة ما تعلق بتأمين البيانات وحمايتها ناهيك عن حماية الحق في الخصوصية. فمستقبل العملات الرقمية المركزية مرهون بقدرة الدولة على اختيار ما يناسب نظامها المالي وقدرة منظومتها التشريعية على ضمان الأمن المعلوماتي كل التعاملات بها. ناهيك عن قدرة العملات المركزية على استقطاب المتعاملين على غرار باقي العملات الرقمية حيث نجحت هذه الأخيرة في تحقيق أرباح طائلة للمتعاملين بها خاصة وأنها لا تخضع لأي ضريبة كما أنها لا تخضع لأي تنظيم تشريعي يفرض عليها ضوابط وأطر قانونية محددة.

الخاتمة: نخلص من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات يمكن إجمالها في الآتي:

أولا: النتائج

- العملات الرقمية المركزية هي عملات غير مادية صادرة عن البنوك المركزية للدول يمكن تصميمها حسب الاستخدام.
- العملات الرقمية المركزية هي نوع العملات الرقمية عموما تشترك معها في أن كل هذه العملات تتميز بالشكل اللامادي أي غير الملموس، وتختلف عنها من حيث الجهة المصدرة لها، والأطر القانونية التي تنظمها.

(1) -ينظر تفصيل المسألة لدى: هبة عبدالمعتم: واقع وآفاق إصدار العملات الرقمية، مرجع سابق، ص 9-10.

-البنوك المركزية لها دوافع كثيرة لإصدار العملات الرقمية المركزية لعل أهمها يكمن في خفض تكاليف الخدمات المالية إذ تمنح العملات الرقمية الحكومية الفرصة لمن لا يملكون حسابات مصرفية للاستفادة من إحدى وسائل الدفع مع تضائل استخدام النقد، حيث تمثل المدفوعات أساس الاستفادة من الخدمات المالية كحسابات التوفير والقروض.

-تتيح العملات الرقمية المركزية عملية تعزيز مستويات الشمول المالي فهي فرصة لمن لا يملكون حسابات مصرفية للاستفادة من إحدى وسائل الدفع.

-تفيد العملات الرقمية المركزية في تحسين معايير الشفافية والحد من النشاط غير المشروع عن طريق حوكمة حركة الأموال والسيطرة على أنظمة المدفوعات الرقمية المتزايدة.

-يعتبر مشروع عابر مشروع فريد لأنه لا يمثل عملة مركزية لدولة واحدة وإنما هو عملة مركزية صادرة عن بنكي دولتين مختلفتين (المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة).

-تتمثل أهم التحديات والعوائق التي تواجه العملات الرقمية المركزية في التأثير على عمليات الوساطة المالية ومستويات الودائع المصرفية والتقليل من قدرة البنوك على جذب الودائع ويرفع من كلفتها، مع إمكانية رفع مستويات الطلب على العملة الرقمية للبنوك المركزية في الأزمات مقارنة بباقي الأصول المالية، إضافة إلى وجوب توفير بيئة تشريعية متكاملة.

-يتحدد مستقبل العملات الرقمية المركزية من خلال قدرة الدول على تحقيق موازنة بين المزايا المترتبة عن إصدار العملات الرقمية المركزية والتحديات التي تواجهها، وهذه الموازنة تختلف من دولة إلى أخرى فعلى كل دولة مراعاة ما يناسب قطاعها المالي ونظام المدفوعات لديها.

ثانيا التوصيات

في الأخير ومن خلال ما تمت دراسته يمكن اقتراح جملة من التوصيات نوجزها في الآتي:

- 1-على البنوك المركزية وقبل إصدار العملات الرقمية المركزية التأكد من توفر نظام تشريعي قادر على حماية هذه العملات وحماية المتعاملين بها يواكب التطورات خاصة في مجال تأمين المعاملات وحماية البيانات والحق في الخصوصية.
- 2-على الدول قبل إصدار العملات المركزية التأكد من قدرة هذه العملات على تحقيق التوازن في القطاع المالي وأنظمة المدفوعات.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

- بيرات فرجيل، العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية، الفرص والمخاطر والتحديات، 2019.
- الحويماني فهد، عملات رقمية مركزية تهدد بإنهاء دور البنوك التجارية، 18/ جانفي/ 2022.
- الخوري علي محمد، المدفوعات الإلكترونية والعملات الرقمية، الإمارات العربية المتحدة، الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية، دت.
- معاد سهى، العملة الرقمية للبنك المركزي، هل هي العملة المشفرة الصحيحة، اتحاد المصارف العربية، سبتمبر 2021.
- عبد المنعم هبة، توجهات المصارف المركزية نحو إصدار عملات رقمية، صندوق النقد العربي، 2022.

- مينون رافي، لكي نفهم حقيقة العملة المشفرة، مجلة التمويل والتنمية، 2022.

-أحمد هشام قاسم النجار: العملات الافتراضية دراسة اقتصادية شرعية محاسبية، ط1، الأردن، دار النفائس، 2019،

القوانين الوطنية والدولية:

-القانون 17-11 المتضمن قانون المالية لسنة 2018 المؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1439 هـ الموافق 27 ديسمبر سنة 2017، ج.ر ع76، س54، الصادرة بتاريخ 2017/12/28.

- Directive 2009/110/CE DU Parlement Européen et du Conseil du 16 septembre 2009 concernant l'accès à l'activité des établissements de monnaie électronique et son exercice ainsi que la surveillance prudentielle de ces établissements, modifiant les directives 2005/60/CE et 2006/48/CE et abrogeant la directive 2000/46/CE. Journal officiel de l'Union européenne, 10/10/2009, L 267/7.

obligation sous-jacente entre le payeur et le bénéficiaire؛ - Directives 2007/64/CE Du Parlement Européen et du Conseil du 13 novembre 2007 concernant les services de paiement dans le marché intérieur, modifiant les directives 97/7/CE, 2002/65/CE, 2005/60/CE ainsi que 2006/48/CE et abrogeant la directive 97/5/CE (Texte présentant de

-المقالات والتقارير

-عائشة بوثلجة: العملات الرقمية المركزية ودورها في الحد من مخاطر العملات المشفرة، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مج14، ع02، 2022، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف.

-عبد الله لعور، عبد الرزاق كبوط: العلاقة بين النقود الالكترونية، العملات الرقمية، العملات الافتراضية والعملات المشفرة: البحث في المفهوم، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزاتك)، مج11، ع02، 2021.

- البنك المركزي السعودي، مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي: التقرير النهائي لمشروع عابر: مشروع العملة الرقمية المشتركة والسجلات الموزعة للبنك المركزي السعودي ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، منشور على الموقع: <https://www.centralbank.ae/media/d00jbba3/aber-report-2020-ar.pdf> آخر زيارة بتاريخ 2026/04/11.

-أمن صالح: واقع العملات الرقمية، سلسلة كتيبات تعريفية، ع10، موجهة إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، إصدار صندوق النقد العربي، 2021، ص22-23. متاح على الموقع:

<https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2021-12/reality-digital-currencies.pdf>

-إيمان كيموش: تفاصيل جديدة حول الدينار الرقمي الجزائري، مقال منشور بتاريخ 2023/02/05م على الموقع تاريخ

الاطلاع 2023/03/26م <https://www.echoroukonline.com> ،

-حنان حيمر: الدينار الرقمي....تشجيع للدفع الإلكتروني ومحاصرة الشكارة، مقال منشور بتاريخ 2022/12/28م على

الموقع <https://www.el-massa.com/dz>

-رقمنة المدفوعات: بنك الجزائر يسعى لاعتماد الدينار الرقمي الجزائري مقال منشور بتاريخ 2022/12/26م على الموقع

<https://www.aps.dz/ar/economie/136729-2022-12-26-13-00-31>،

البنك المركزي الأردني: العملات المشفرة Cryptocurrencies، متاح على موقعه الإلكتروني.

